Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السادس عشر || تاريخ الإصدار 2026-07-20

اثر سياسات البنك المركزي الاردني التنظيمية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية على الشمول المالي والتحول الرقمي في البنوك الاردنية

The Impact of the Central Bank of Jordan's Financial Technology Regulatory Policies on Financial Inclusion and Digital Transformation in Jordanian Banks

الدكتورة شروق الحامد

Dr. Shoroq Mostafa Alhamed

جامعة العلوم الاسلامية

الدكتور علي جابر

Dr. Ali Ibrahim Jaber

جامعه الاسلامية بمنيسوتا

الدكتورة زين المعايطة

Dr. Zain Ahmad Almaaitah

جامعة العلوم الاسلامية

الدكتورة آلاء العتيبي

Dr. Alaa Fares Alotaibi

جامعة العلوم الاسلامية

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61625

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تهدف الدراسة إلى شرح ماهية التكنولوجيا المالية وأهم مميزاتها، وما أبرز التحديات التي تواجهها، وشرح سياسات البنك المركزي في دعم وتنظيم التكنولوجيا المالية وكيف لهذه السياسات الأثر الفعال في التحول الرقمي داخل البنوك في الأردن، بالإضافة إلى توضيح ماهية الشمول المالي، وما هو أثر التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الأردن، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الأردني وبعض الدراسات السابقة الداعمة للدراسة، واستنتجت الدراسة أن سياسات البنك المركزي لتنظيم ودعم التكنولوجيا المالية كانت ذو أثر واضح على تطوير الخدمات الرقمية وزيادة توجه فئة كبيرة من المجتمع للحصول على الخدمات الرقمية بسهولة وسرعة وبتكاليف منخفضة جدا أو حتى مجانية مما ساهم في زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تقديم الخدمات المالية من قبل البنوك، والحصول عليها من قبل الجمهور.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، شمول مالي، تحول رقمي، البنك المركزي الأردني.

Abstract:

This study aims to examine the concept of financial technology (FinTech), highlighting its key features and the major challenges it faces. It also explores the policies adopted by the Central Bank of Jordan to support and regulate financial technology and investigates how these policies have contributed to advancing digital transformation within Jordanian banks. Furthermore, the study discusses the concept of financial inclusion and analyzes the role of digital transformation in promoting financial inclusion in Jordan.

The study adopts a descriptive research approach based on reports issued by the Central Bank of Jordan, in addition to relevant previous studies. The findings indicate that the Central Bank's policies for regulating and supporting financial technology have played a significant role in enhancing digital financial services and encouraging a large segment of society to access these services more easily, quickly, and at very low or even no cost. Consequently, the adoption of financial technology has increased substantially, both in the provision of financial services by banks and in their utilization by the public.

Keywords: Financial Technology (FinTech), Financial Inclusion, Digital Transformation, Central Bank of Jordan.

المقدمة

نظرا لما يشهده العالم من تقدم متسارع في التكنولوجيا المالية نتيجة ابتكار الذكاء الاصطناعي وتطور البلوك تشين، والحوسبة السحابية لم تعد الأنظمة البنكية التقليدية كافية لتلبي مواكبة التطور السريع في العالم، ومع تقدم الأردن في هذا المجال فقد شهد نهضة واضحة تدعمها رؤية البنك المركزي الأردني في ضرورة تعزيز الابتكار، وإنشاء بنية تحتية متكاملة ومتزنة لرقمنه ناجحة من أجل تطوير بيئة تنظيمية تدعم النمو المالي والاستدامة. وتشكل تعزيزات البنك المركزي الأردني لمنظومة التكنولوجيا المالية حجر الأساس لتسريع الابتكار وزيادة كفاءة الخدمات المالية التي يقدمها النظام المصرفي، حيث يتولى تنسيق الجهود بين الجهات التنظيمية التي تساهم في نجاح الرقمنه المالية والتي تعتبر الجهات الأكثر فعالية في التكنولوجيا المالية كشركات الفنتك، ومسرعات الأعمال، والمؤسسات المالية، ومقدمي التكنولوجيا، لبناء بيئة ديناميكية فعالة في تطوير الخدمات المالية الرقمية حيث تقوم هذه الجهات بتبادل المعرفة، وبتوفير الدعم التقني والمالي، وتطوير الأطر التنظيمية لتوفير حلول مالية ذات كفاءة عالية وشمولية أكبر مما يساهم في تسريع اعتماد التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات المالية حتى يوفر تجارب أفضل للمستخدمين، وتعزيز الشمول المالي، ورفع كفاءة القطاع المالي في المملكة لمواكبة التحولات الرقمية العالمية حتى تكون منافس قوي في التكنولوجيا المالية إقليميا وعالميا.

وتشير الدراسات إلى أن منظومة التكنولوجيا المالية في الأردن تضم مجموعة واسعة مسرعات الأعمال، وصناديق الاستثمار، وشركات التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى مزودي خدمات البنية التحتية والتقنية المتطورة.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة في توضيح سياسات البنك المركزي الأردني في تطوير وتعزيز منظومة التكنولوجيا المالية، وأثرها في تطوير التحول الرقمي في البنوك وتقديم خدمات مالية رقمية ذات كفاءة عالية، بالإضافة لأثر ذلك على الشمول المالي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

1- توضيح سياسات البنك المركزي الأردني في تنظيم التكنولوجيا المالية.

2- قياس أثر السياسات في التحول الرقمي داخل البنوك الأردنية.

3- قياس أثر السياسات في تعزيز الشمول المالي.

4- دراسة العلاقة بين كل من التحول الرقمي والشمول المالي.

مشكلة الدراسة:

شهد القطاع المصرفي العالمي توسعا متسارعا في استحداث التكنولوجيا المالية وتطبيقه لا سيما في الأردن التي تواكب التغيرات العالمية والتطورات الحديثة في الرقمنة المالية مما ساهم في دفع البنك المركزي الأردني على اعتماد سياسات تنظم قطاع التكنولوجيا المالية لتحقيق التوازن بين الابتكار المالي والاستقرار المالي، ورغم ذلك مازالت لدينا بعض الثغرات التي تحد من حصر أثر هذه السياسات تسريع تطور التحول الرقمي داخل البنوك الأردنية، وتحسين جودة الخدمات المالية الرقمية، بالإضافة إلى أهم عنصر يجب إثباته في الدراسة وهو تعزيز الشمول المالي.

ومن هنا تنبع المشكلة الرئيسية في الدراسة وهي:

أثر سياسات البنك المركزي الأردني لتنظيم تكنولوجيا مالية تساهم في تعزيز الشمول المالي.

ويتفرع منه عدة أسئلة فردية:

1- ماهي سياسات البنك المركزي الأردني لتنظيم التكنولوجيا المالية في البنوك الأردنية؟

2- ما مدى تأثير تطبيق السياسات على تطوير ونمو التحول الرقمي في البنوك الأردنية؟

3- ما هو مدى مساهمة تطبيق السياسات في تعزيز الشمول المالي؟

4- ما هو أثر التطور الرقمي في الخدمات المصرفية على الشمول المالي؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي من خلال استخدام الدراسات السابقة والحديثة بالإضافة إلى نتائج التحاليل والإحصائيات والتقارير الصادرة من الجهات المختصة للإجابة على أسئلة الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات مجدية للقارئ.

الدراسات السابقة:

- **دراسة احمد سباع، حسناء الشطي، وآخرون (2025) بعنوان: آليات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي للفئات الهشة: دراسة مقارنة بين البنوك الرقمية والمنصات الإسلامية في الأردن، تونس، ومصر**، هدفت الدراسة إلى تحليل فاعلية التكنولوجيا المالية خاصة في البنوك الرقمية والمنصات الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للفئات الهشة، واعتمد الباحث المنهج وصفي تحليلي مقارن، واستنتجت الدراسة أن الأردن حقق تقدم جيد في في دمج الفئات الهشة عبر منصات رقمية بدعم من الحكومة في حين ان تونس ومصر كان نموها ضعيفا ولم يحدث أثر نوعي ملحوظ بسبب ضعف البيئة التنظيمية والثقافة الاجتماعية في الموضوع، وخلصت الدراسة الى ان نجاح التكنولوجيا المالية لتحقيق الشمول المالي يعتمد على وجود سياسات تدعم ذلك ونشر توعوي وثقافي عالي.
- **دراسة عبد الله طعامنه (2024) بعنوان: التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية**، هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم التكنولوجيا المالية وتوضيح أهميتها في تطوير الأعمال المصرفية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستنتجت الدراسة الى ان التكنولوجيا المالية أداة فعالة في تحسين جودة الخدمات المصرفية، وأن البنوك التي تتبنى التكنولوجيا المالية كان لديها تحسن واضح في أدائها.

- **دراسة لقواس وآخرون (2023) بعنوان: التكنولوجيا المالية كآلية لترقية الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية،** تهدف الدراسة إلى تعريف التكنولوجية المالية وتوضيح دورها في تطوير الخدمات المالية في البنوك الإسلامية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى أن للتكنولوجيا دور فعال في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإسلامية وتطويرها.
- **دراسة ايناس جمعة شكر (2023) بعنوان: قياس أثر التحول إلى تطبيق التكنولوجيا المالية للبنوك المركزية على جودة التقارير المالية الدولية في قطاع البنوك،** هدفت الدراسة إلى تحليل اهم المعالجات المحاسبية المقترح استخدامها من قبل المنظمة المهنية وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية وأشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى قبول فرضية البحث بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تبني تقنية سلسلة الكتل، وخفض تكلفة الخدمات المصرفية وتعزيز الكفاءة التشغيلية في البنوك، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليل بالاعتماد على الاستبانات والتحليل الإحصائي للوصول إلى نتائج البحث.
- **دراسة بلال وأسامة (2024) بعنوان: دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية،** هدفت الدراسة إلى التعريف بالشمول المالي وأهم مؤشرات قياسه، والتعرف على التكنولوجيا المالية وفرص التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تلعب دورا هاما في تحسين جودة الخدمات المالية والذي بدوره يعزز من الشمول المالي.
- **دراسة صلاح بوقرورة (2024)، بعنوان: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي " حالة بنك السلام 2008-2022"،** تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التمويل المالي الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال تشخيص واقع البنوك الإسلامية في الجزائر ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي كونها تستخدم تكنولوجيا مالية في معظم المعاملات والمنتجات المقدمة للجمهور، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستنتجت الدراسة ان المصارف تلعب دور هاما في الشمول المالي من خلال توصيل الخدمات المالية رقميا حتى تصل لأكبر عدد من الجمهور خاصة ممن يعانون من التهميش.

الإطار النظري

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا المالية وأنواعها

المطلب الثاني: تطبيقات التكنولوجيا المالية وتحديد المستفيد الأول من التحول الرقمي في الأردن

المبحث الثاني: دعم البنك المركزي لتطوير التكنولوجيا المالية في الأردن.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه تعزيز البيئة التمكينية للتكنولوجيا المالية في الأردن من وجهة نظر البنك المركزي

المطلب الثاني: سياسات البنك المركزي لتنظيم التكنولوجيا المالية

المبحث الثالث: الشمول المالي وتأثره في تطور التكنولوجيا المالية

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

المطلب الثاني: علاقة الشمول المالي بالتكنولوجيا المالية وتأثره بها.

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا المالية وأنواعها

التكنولوجيا المالية: هي عبارة عن تقنيات حديثة ومتطورة يتم استخدامها لتقديم خدمات مالية مبتكرة وسريعة، حيث تهدف إلى جعل التعاملات المالية أكثر سهولة وأسرع، وأقل تكلفة، بالإضافة إلى إتاحتها لأكبر عدد من لجمهور كما تساهم في زيادة شفافيتها. (حرفوش، 2019)

وتشمل عدة أنواع: (أوقاسم، 2019)

- تطبيقات الدفع الالكتروني

- البنوك الرقمية
- المحافظ الرقمية
- التمويل الجماعي
- العملات المشفرة
- التأمين الرقمي
- التحليل المالي باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

واقع التكنولوجيا المالية في الأردن: (طعامنه، 2024)

تمتلك التكنولوجيا المالية في الأردن عدة مميزات تتلخص فيما يلي:

- تمتاز ببنية تحتية قوية: ساهم في ذلك انتشار الهواتف الذكية والحواسيب بين الجمهور بنسبة عالية، وتسارع عمليات تغطية الانترنت بمختلف المناطق الجغرافية وحتى البعيدة والنائية، كما ساعد تزايد استخدام تطبيقات الدفع الالكتروني في انتشار اهتمام الجمهور بالتكنولوجيا المالية أكثر.
- يتمتع بدعم حكومي وتشريعي قوي: حيث قام البنك المركزي الأردني بدعم شركات التكنولوجيا المالية من خلال إطلاق مختبر الابتكار المالي، وإصدار تعليمات خاصة بتنظيم sanadboxالمالي للقيام بتجربة الحلول الجديدة قبل العمل على تطبيقها.
- تسارع واضح في ازدياد عدد شركات التكنولوجيا المالية في الأردن: كالشركات التي تقدم حلول في التمويل، مجالات الدفع، الاستثمار الرقمي، وإدارة النفقات. كما انتشر التعاون بين كل من البنوك وشركات التكنولوجيا المالية لاستحداث منتجات هجينة والعمل على تطويرها.

التحديات التي تواجهها التكنولوجيا المالية في الأردن: من هذه التحديات ما تم السيطرة عليه والعمل على تخفيف تأثيره، ومنها مازال يعتبر قائما وهي كالتالي: (المزن، موقع الكتروني)

- ضعف الوعي المالي الرقمي: ما زال الكثير من العملاء يفضلون التعامل ماليا بالصورة التقليدية كالتعامل النقدي المعروف إما لخوفهم من التعامل بالتطبيقات أو جهلهم باستخدامها، وغير ذلك من الأسباب الشائعة لكن ما نلاحظه من خلال الدراسات الإحصائية في هذا التحدي أن عدد هؤلاء العملاء يتقلص بشكل مستمر.
- تعقيد التشريعات والقوانين الخاصة بالتحول الرقمي نظرا لضعفها وكونها في مرحلة الاستحداث والتطوير بما يتماشى مع التطور التكنولوجي السريع.
- ضعف الاستثمار المحلي: فان معظم شركات التكنولوجيا المالية أجنبية أو تحصل على تمويل خارجي مما يفقدها جزء كبير من استقلاليتها.
- الافتقار إلى المهارات البشرية: بسبب انحسار عدد المختصين بالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وتحليل البيانات والأمن السيبراني.

المطلب الثاني: تطبيقات التكنولوجيا المالية وتحديد المستفيد الأول من التحول الرقمي في الأردن

تطبق التكنولوجيا المالية في البنوك في عدة مجالات كالتالي: (شكر، 2023)

- **المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية:** يتم من خلالها إتمام عمليات الدفع عبر تقنية ألاتلامسي، وتسهيل التحويلات الفورية، ودفع الفواتير رقميا.
- **الإقراض الرقمي:** كاستقبال ومعالجة الطلبات المتعلقة بالقروض إلكترونيا، والموافقة عليها أليا من خلال الانترنت وبسرعة عالية عن طريق الاعتماد على خوارزميات معينة تختص بالتقييم الائتماني.
- **الاستشارات الآلية:** توفير خدمات إدارة الأموال وتقديم الاستشارات الاستثمارية للعملاء باستخدام خوارزميات ذكية مما يساهم بتخفيض التكلفة وتوفير الوقت.

- **تقنيات الشراء الحالي والدفع المؤجل:** تقديم تسهيلات للعملاء لدفع ثمن السلعة أو الخدمة أقساط ميسرة دون فوائد.
- **تطبيقات للتمويلات الشخصية:** تساهم هذه التطبيقات في تسهيل مراقبة المصروفات، تصنيف المعاملات، ومن خلال تطبيق البنك يمكن إنشاء ميزانية شخصية بشكل مباشر.
- **العملات المشفرة، والبلوك تشين:** تساهم في تخفيض رسوم التحويلات الدولية، وتسريع إجراءات المقاصة وعمل التسوية.
- **التكنولوجيا التنظيمية:** يتم استخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن الاحتيال، ولإجراءات التي تسهل المعرفة بالعملاء.

المستفيد الأول من التحول الرقمي في الأردن:

حدد البنك المركزي الأردني أبرز المستفيدين من التكنولوجيا المالية ويشمل التالي: (البنك المركزي، 2025)

- المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة: تستطيع هذه المنشآت من خلال تطبيقات التكنولوجيا المالية أن تحقق وصولا أسهل وأسرع إلى التمويل وأدوات إدارة التدفقات النقدية والحلول التي تلزم لإدارة المخاطر مما يساهم في زيادة النمو وتفعيل المرونة للقدرة على مواجهة الصدمات وبالتالي زيادة مشاركتهم في خلق فرص عمل، وفي الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساعد في تسهيل الوصول إلى أسواق جديدة من خلال المدفوعات الرقمية وغيرها.
- الأفراد غير المخدومين: توفر التكنولوجيا المالية لهذه الشريحة من العملاء سهولة الوصول إلى المنتجات المالية الرقمية والتي تمتاز بجودة عالية وبأسعار جيدة، والتي يمكنها مساعدتهم في إدارة شؤونهم المالية بشكل دوري، وتفادي المخاطر، ومن ثم تحقيق الازدهار، ومثال ذلك: يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تعزيز الوصول إلى الائتمان والمدفوعات للنساء، لذوي الإعاقة، اللاجئين، والشباب من ذوي الدخل المحدود، ولكبار السن أيضا بالإضافة إلى حصولهم على خدمات بسرعة أكبر وجودة أعلى وسعر أقل.
- مقدمو الخدمات المالية: يستطيع مقدمو الخدمات المالية بالاعتماد على التكنولوجيا المالية أن يصلوا إلى أفكار وتقنيات جديدة وأساليب تعزز من كفاءتهم، واحتراف تصميم المنتجات لديهم، وتزيد من رضا العملاء واستقطاب عملاء جدد مما يساهم في تحسين كفاءة الامتثال بواسطة حلول التكنولوجيا التنظيمية، وزيادة الإيرادات.
- ممكنو النظام البيئي للتكنلوجيا المالية: تساهم حواضن ومسرعات الأعمال والمستثمرين والمعاهد التدريبية والمؤسسات الأكاديمية في تطوير ودعم التكنولوجيا المالية، وتستفيد هذه الجهات من تطور ونجاح التكنولوجيا المالية في الأردن من خلال قدرتها على خلق فرص تساهم في زيادة تحقيق الإيرادات والنمو، ونمو الاستثمارات، وزيادة الطلب على الابتكار والخبرات التقنية مما يعمل على خلق فرص عمل للجمهور خاصة أصحاب المهارات العالية.
- شركات التكنولوجيا المالية: يساهم النظام البيئي المعزز للتكنولوجيا المالية في دعم هذه الشركات، وزيادة قدرة الناشئة منها على الازدهار والتطور، حيث يعزز العقليات التنظيمية الأكثر ملائمة وابتكار، وزيادة الإيرادات.
- البنك المركزي الأردني: يستفيد البنك المركزي الأردني من التكنولوجيا المالية في الكثير من المجالات خاصة في تطوير حلول التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الرقابية والتي تتيح الإشراف المستجيب للمخاطر وبالتالي يستطيع تحديد الأولويات بكفاءة عالية مما يعزز قدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه سواء كانت الاستقرار المالي أو حماية المستهلك، وكذلك خلق التوازن بين الابتكار ونزاهة القطاع المالي.
- الحكومة: تدعم التكنولوجيا المالية توجهات الحكومة الأردنية نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي بشكل كبير من خلال مساعدتها ودعمها في التحول إلى حكومة الكترونية من خلال تسهيل معالجة المدفوعات الحكومية بأسعار أقل وضمان الأمن وسرعة الإنجاز مما يعزز كفاءة الخدمات الحكومية كالقيام بتحصيل الضرائب وتنفيذ المدفوعات الحكومية، وهذا يساهم في زيادة رقمنة الخدمات المالية والمدفوعات التي تدعم الاقتصاد الغير مرئي.

المبحث الثاني: دعم البنك المركزي لتطوير التكنولوجيا المالية في الأردن.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه تعزيز البيئة التمكينية للتكنولوجيا المالية في الأردن من وجهة نظر البنك المركزي

في الوقت الذي يقوم فيه الأردن بتنظيم بنية تحتية تعزز من تطور ونمو البيئة الرقمية والتكنولوجيا المالية فإن البنك المركزي من خلال دراساته وتحليله للواقع يجد تحديات تواجه بيئة التكنولوجيا المالية في الأردن مما يجعله يكثف جهوده من أجل مواجهة هذه التحديات وتخفيف أثرها حيث يهدف البنك المركزي من خلال السياسات التي يتبعها إلى الاحتفاظ بالمواهب المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية، ودعم إنشاء شركات التكنولوجيا المالية ولتحقيق ذلك يسعى إلى تحديد أبرز التحديات التي تواجه قطاع التكنولوجيا المالية للعمل على مواجهتها وعلاج أثرها السيئ على التكنولوجيا المالية ومن أبرز هذه التحديات: (المركزي، 2025)

- البيئة الإشرافية: حيث تشتكي بعض شركات التكنولوجيا المالية من ضعف الاستجابة وصعوبة الوصول إلى الجهات التنظيمية، وتعد هذه العقبات من أهم التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية مما يتطلب التوجه للبنك المركزي وطلب سرعة التدخل، وقيامه بدعم تحسين هذه الجوانب مما يساهم في توفير بيئة جيدة وداعمة لمجال التكنولوجيا المالية في الأردن.
- البيئة التنظيمية: تشير شركات التكنولوجيا المالية إلى ضعف التنظيم الحالي في مجال التكنولوجيا المالية مما يساهم في إعاقة نموها وتطورها، بالإضافة إلى صعوبة متطلبات الترخيص لدخول السوق والتي لا تتوافق مع الواقع في كثير من الأحيان مما يدعو البنك المركزي إلى العمل على تسهيل وتبسيط هذه المتطلبات حتى يصبح الدخول إلى السوق أكثر سلاسة حيث يساعد ذلك في تطوير التكنولوجيا المالية وتقدمها بشكل أكبر.
- توافرية السوق: إن صغر حجم سكان الأردن مقارنة بالدول الأخرى يساهم في الحد من إمكانية التوسع في مجالات التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى أن المستوى المنخفض حاليا للاشتمال المالي يقلل من فعالية أسواق التكنولوجيا المالية، فحينما يساهم نمو التكنولوجيا المالية في وصول عدد أكبر من العملاء إلى الخدمات المالية الرقمية، ويساهم أيضا في تحسين الاشتمال المالي ودعم إنشاء أسواق متطورة وذات فعالية عالية للتكنولوجيا المالية يبقى إنحسار عدد السكان عائقا فعليا أمام تطورها ونموها مما يتطلب من البنك المركزي أن يساهم في تسهيل وسائل دعم شركات التكنولوجيا المالية مما يدفعها للانتشار والنجاح محليا والمنافسة والنمو في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: سياسات البنك المركزي لتنظيم التكنولوجيا المالية في الأردن

حدد البنك المركزي من خلال سياساته أولويات لتنظيم التكنولوجيا المالية في الأردن ودعمها كالتالي: (المركزي، 2025)

1- تطوير البيئة القانونية والتنظيمية لتعزيز الابتكار والتحفيز على المنافسة الفعالة: ويتبين ذلك من خلال:

- تبسيط الإطار التنظيمي لدعم التكنولوجيا المالية ومشاركتها بمثالية عالية.
- التركيز على ضرورة الاسترشاد بالأدلة الغير ملزمة قانونيا حتى يتوفر وضوح تنظيمي بشكل أوسع.
- التحديث المستمر لمتطلبات الترخيص ومراجعتها بصورة تجعلها متناسبة لتدعم تعزيز النهج الرقابي القائم على المخاطر مع النظر في الأمور التي تمكن من سهولة تقديم التراخيص المتدرجة بطريقة سلسة ومنتظمة.
- إنشاء لجنة خاصة تعمل على تنسيق مبادرات التكنولوجيا المالية لمساندة وتشجيع التعاون بين جميع أطراف النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الأردن.
- تعزيز عمل المختبر التنظيمي (joregbox) كوسيلة تساهم في تمكين الوصول المسؤول إلى السوق، وفتح الفرص أمام المتقدين للمختبر بطلب لتجربة منتجاتهم المبتكرة في الأسواق تحت رقابة بالإضافة إلى تحديد متطلبات تنظيمية منخفضة وذلك ضمن بيئة تجريبية حقيقية.
- تطوير وتنظيم نطاق الخدمات المالية المفتوحة وتعزيزها لتشجيع شركات التكنولوجيا المالية لدخولها في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية.

2- تعزيز التنسيق مع شركات التكنولوجيا المالية وتعزيز التواصل معها ومع الجهات الفاعلة الأخرى ضمن إطار البيئة التمكينية للتكنولوجيا المالية:

- دعم البيئة التمكينية للتكنولوجيا المالية من خلال العمل بشكل استباقي مع مسرعات الأعمال ومرتكز الابتكار والأكاديميات والمعاهد والمستثمرين لتعزيز ودعم التواصل مع شركات التكنولوجيا المالية لتتمكن من العمل بشكل أفضل.
- العمل علة ابتكار تحديثات منتظمة وشفافة لشركات التكنولوجيا المالية لمواكبة التطور في بيئة التكنولوجيا المالية بشكل مستمر.

- جذب شركات التكنولوجيا المالية والاحتفاظ بها من خلال المشاركة في المنتديات العالمية لتعزيز جهود التنسيق التي تساهم في ذلك.
- تعميق التعاون والمشاركة في مجالات التكنولوجيا المالية من خلال إطلاق الورش والفعاليات التي تدعم ذلك.
- التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية في جميع المجالات التي تدعم التكنولوجيا المالية.

3- تطوير ومساندة الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية بشكل مستمر ومتزايد:

- جذب المستثمرين في التكنولوجيا المالية من خلال الترويج لها من خلال الفعاليات والنشاطات المحلية والدولية.
- تبسيط وتسهيل بعض المتطلبات التنظيمية التي تتعلق بالتقنيات المالية من خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية والجهات الداعمة وذلك من أجل تمكين الابتكار وتطويره.
- تشجيع الشراكات التي تساهم في نمو وتطور شركات التكنولوجيا المالية ومقدمي الخدمات المالية من خلال تحفيز مقدمي الخدمات المالية على التوسع في الاستثمار في المنصات الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية.

4- تعزيز نوعية حياة الأردني من خلال توسيع الخدمات المالية الرقمية من خلال عدة أمور أهمها:

- تشجيع الاعتماد على التكنولوجيا المالية واستخدامها بشكل أكبر في القطاع المالي.
- دفع أصحاب المصلحة في السوق إلى الابتكار واستهداف الأسواق لتعزيز ونشر الخدمات المالية الرقمية.
- التشجيع على التوجه لاستخدام منتجات التمويل والاستثمار والادخار والدفع والتأمين المبتكرة.

5- تعزيز دمج كافة طبقات وشرائح المجتمع في النظام المالي:

- نشر وتطوير التكنولوجيا المالية في المناطق النائية والريفية والمدن والبادية مما يضمن وصول كافة البرامج لجميع الشرائح البشرية سواء كبار السن أو ذوي الإعاقة والنساء والشباب وغيرهم.
- تطوير واستحداث منتجات مالية ذات تكاليف منخفضة للمستهلكين الماليين.
- دعم المنشآت متناهية الصغر وتعزيز مرونتها وتطويرها من خلال توفير فرص جيدة للحصول على التمويل.

6- سد الفجوة المعرفية في مجال الابتكار والتكنولوجيا المالية:

- تطوير المصطلحات الهامة في التكنولوجيا المالية وزيادة المعرفة حول تشريعات التكنولوجيا المالية والتقنيات الناشئة من خلال تأسيس وتطوير أكاديميات خاصة بالتكنولوجيا المالية.
- الحفاظ على بيئة من التعلم المستمر من خلال تطوير المهارات في البنك المركزي الأردني وذلك لضمان التطور باستمرار للابتكارات الناشئة ونماذج التكنولوجيا المالية.
- تعزيز وتشجيع نمو وتطور البرامج الاكاديمية للتكنولوجيا المالية.

المبحث الثالث: الشمول المالي وتأثره في تطور التكنولوجيا المالية

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

تعريف الشمول المالي: هي الحالة التي تتيح لجميع الأفراد القدرة على الوصول إلى جميع الخدمات المالية بسهولة تامة وبأقل تكلفة وأسرع وقت. (شعبان، 2022)

ويعرف الشمول المالي أيضا: الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل الهيئات الرقابية لتعزيز قدرة كافة فئات المجتمع إلى استخدام المنتجات المالية والحصول على الخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وظروفهم بسهولة تامة وتكاليف منخفضة. (لقواس، 2023)

أهمية الشمول المالي:

تتلخص أهمية الشمول المالي في عدد من النقاط كالتالي: (أسامة، 2024)

- يعزز الشمول المالي من النمو الاقتصادي والاستقرار المالي: حيث يرتبط كل من الشمول المالي والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي علاقة وثيقة تتميز بأنها طردية فإن كل منهما يؤثر على الآخر، فلا يمكن تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي في ظل استبعاد بعض المؤسسات والأشخاص من النظام المالي.
- يعزز الشمول المالي المنافسة بين المؤسسات: حيث تسعى المؤسسات إلى جذب عدد أكبر من العملاء من خلال تنويع الخدمات المقدمة لديها وزيادة جودتها.
- يساهم الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: وذلك من خلال نشر عدد أكبر من الخدمات المالية التي من شئنها تحسين مستوى المعيشة لكثير ممن شرائح المجتمع كتمويل المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة وتمويل المشروعات المصغرة وتوفير فرص عمل مما يساهم في الحد من الفقر وزيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي.
- أتمتة النظام المالي: يتم ضم عدد أكبر من المستخدمين من خلال زيادة انتشار استخدام الهواتف المحمولة والحواسيب التي تساهم في نشر الخدمات المالية بشكل سريع وميسر حيث تتحسن القدرة على متابعة حركة الأموال والتخفيف من الجرائم الالكترونية وعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تساهم الأتمتة في زيادة فهم المواطنين لعمليات التأمين وآليات الضريبة وتعزز إجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجع على ادخار الأموال واستثمارها بطريقة صحيحة.

أهداف الشمول المالي:

يسعى الشمول المالي لتحقيق العديد من الأهداف أهمها: (وحيدة، 2023)

- تيسير وصول جميع الخدمات المالية إلى كل شرائح المجتمع بسهولة ويدعم ذلك القيام بتعريف المواطنين على الخدمات المالية وأهميتها وكيف يمكن الحصول عليها والاستفادة منها.
- تشجيع أفراد المجتمع على ادخار أموالهم والسعي إلى استثمارها بالطرق الصحيحة والبعيدة عن المخاطر.
- تعزيز قدرات وامكانيات النظام الرسمي من خلال الحد من مخاطر مزودي الخدمات المالية الذين يعملون دون الالتزام بالنظام المالي الرسمي بالإضافة إلى عرض المنتجات المالية بطريقة مضبوطة وفقا للمعايير الدولية.
- العمل على حماية مستهلكي الخدمات المالية والحفاظ على حقوقهم من خلال فرض سياسات وتعليمات خاصة بالتعامل مع مزودي الخدمات والمنتجات المالية بالإضافة إلى تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.
- تسهيل وصول العملاء إلى مصادر التمويل بهدف تمكين الجميع لا سيما الشركات الصغيرة من الاستثمار والنمو مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين وزيادة التنمية الاقتصادية.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرغد الاجتماعي من خلال تعزيز مشاريع العمل الحر وتشجيع النمو الاقتصادي.
- تحويل نظام الدفع من تقليدي إلى رقمي للحد من كثير من أوجه الفساد والغش.

المطلب الثاني: رؤية البنك المركزي لمنظومة التكنولوجيا المالية وكيف تأثر على الشمول المالي في الأردن:

قام البنك المركزي الأردني بصياغة رؤية لمستقبل التكنولوجيا المالية وأثرها على الشمول المالي من خلال دعمه للنمو الاقتصادي للأردنيين من خلال ترشيح الأردن أن تكون مركزا هاما للتكنولوجيا المالية والابتكار في هذا المجال مما يساهم في تعزيز الشمول المالي، وتحسين كفاءة الخدمات المالية المقدمة للعملاء وتحسين تجاربهم في استخدامها.

ولم يعني البنك المركزي بالاهتمام بهذه الرؤية والعمل على تحقيقها من أجل معالجة التحديات، وزيادة الفرص التي تقدمها التكنولوجيا المالية فحسب بل أيضا من أجل تقديم التوجيهات الاستراتيجية الصحيحة لإنشاء بنية تحتية قوية لمنظومة التكنولوجيا المالية مما يعزز الابتكار التكنولوجي ويطور الخدمات المالية ويثريها مما يحرك عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن.

وقام البنك المركزي بوضع رؤية للتكنولوجيا المالية متوافقة مع رؤية التحديث الاقتصادي لعام 2033 باعتبارها إحدى الارادات الملكية السامية، وأيضا تتماشى مع جميع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى التي من شئنها أن تساهم في النمو والابتكار ليتكون نتيجة ذلك نهجا جماعيا للتحول الرقمي المتقدم والشامل مما يدعم ويعزز تقديم الخدمات المالية بطريقة فعالة ومتطورة، ويعزز منظومة التكنولوجيا المالية كي تتماشى مع التطورات

الرقمية المالية في الاقتصاد العالمي، وتعد هذه الرؤية دليل مثبت على مساهمة البنك المركزي بتشجيع الابتكار الفعال والذي يتمتع بدرجة أمان عالية في منظومة التكنولوجيا المالية مما يساهم في تعزيز الشمول المالي والتطور الاقتصادي ونموه.

وعلاوة على ذلك فإن رؤية البنك المركزي الأردني توفر فرص مرنة لاستكشاف كل ما هو جديد في التكنولوجيا المالية لتنميتها وتطويرها.

من خلال ما سبق فإن البنك المركزي يسعى في جعل الأردن مركزا إقليميا للابتكار في التكنولوجيا المالية وتطويرها بالتعاون مع كل الأطراف المسؤولين عن نجاح هذه الرؤية كالمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية والحاضنات والمسرعات والمستثمرين ومراكز التدريب وذلك من أجل تحسين تقديم الخدمات المالية ودعم البنية التحتية لمنظومة التكنولوجيا المالية ودعمها. (المركزي، 2026).

أثر تطور التكنولوجيا المالية على الشمول المالي:

علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي: تلعب التكنولوجيا المالية دورا هاما في تعزيز الشمول المالي حيث تعتبر التكنولوجيا المالية أبرز وسائل تحقيق أهداف الشمول المالي من خلال تسهيل وصول شرائح المجتمع من أفراد ومؤسسات وشركات إلى الخدمات المالية التي تحتاجها بسهولة وبطريقة آمنة ومبتكرة، وتركز على توفير فرص متساوية للجميع من أجل الوصول إلى متطلباتهم وحاجاتهم من الخدمات المالية.

وتعتبر شركات التكنولوجيا المالية أهم وسيلة لتعزيز الشمول المالي عن طريق تقديمها للخدمات المالية الرقمية التي يتطلبها المجتمع حيث تستطيع هذه الشركات من خلال ابتكاراتها الوصول إلى كل المستخدمين من جميع فئات المجتمع وتتمحور هذه الابتكارات في عدة أمور كالشراكات وإعادة تصميم المنتجات كي تتناسب مع العملاء ذوي الدخل المحدود، كما تتميز شركات التكنولوجيا المالية بالمرونة والقدرة على استيعاب وتحمل التكاليف من خلال تقديمها لعروض وخطط مرنة للدفع بحيث تتناسب مع احتياجات العملاء ومتطلباتهم بكل الأوقات.

كما تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز الفوري على طلبات المستخدمين وإنتاج خدمات لتلبية احتياجاتهم، وتتميز بسرعة إتمام المعاملات من خلال التحليلات القوية التي تقوم بها هذه الشركات بالاعتماد على الخوارزميات والبيانات الضخمة وتعلم الآلة. وتعتمد شركات التكنولوجيا المالية على سياسة البيانات أولا/البيانات المحمولة أولا والتي تساعد في تحسين الخدمات المالية المقدمة والمنتجات من خلال العمل على تصميم خدمات تلائم العملاء، وتتيح معلومات قوية وتحليلات فورية لأصحاب العمل مما يساعدهم في اتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص الجيدة. (عمار، 2023).

أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي:

يتلخص أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال عدة أمور كالتالي: (أسامة، 2024)

- ساهمت التكنولوجيا المالية في دمج الفئات التي تعاني من الاستبعاد المالي فبالوقت الذي تسعى فيه الأردن إلى تحقيق أعلى مستوى من الشمول المالي والذي يتلخص في إيصال أكبر قدر من الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع حيث ساهمت التكنولوجيا المالية في مساعدة ذوي الدخل المحدود التي كانت بعض الشروط تمنعهم من الحصول على بعض الخدمات كخدمات التأمين وفتح حسابات التوفير في البنوك بسبب تدني دخولهم في فتح حسابات وإجراء التحويلات والحصول على وثائق تأمين دون الحاجة إلى تحقيق دخل مرتفع.
- أثرت التكنولوجيا المالية على انتشار الخدمات المالية من خلال عدة وسائل كالهواتف المحمولة حيث ساهمت في توسيع نطاق الحصول على خدمات مالية متعددة بتكلفة قليلة ومخاطر منخفضة خاصة للشركات الصغيرة والسكان في المناطق البعيدة والنائية ممن يصعب الوصول إليهم وتقديم الخدمات التي يحتاجونها.
- عززت التكنولوجيا المالية الشمول المالي لملايين الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانتقال إلى التحول الرقمي عن طريق تخطي عدة عقبات كنطاق التغطية والذي يتمحور في صعوبة الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية حيث ساهم نشر القنوات الرقمية التي نشرتها البنوك في سهولة وصول الأفراد إلى الكثير من الخدمات المالية من خلال تطبيقات الهاتف المحمول الذي سهل حصولهم على خدمات المدفوعات والادخار والتأمين والاستثمار والحصول على التسهيلات الائتمانية دون عناء وبسرعة كبيرة. كما أنتجت التكنولوجيا المالية الهوية الرقمية وبصمة البيانات التي توفر المعلومات اللازمة عن كل عميل حتى يتسنى له الحصول على عدة خدمات ومنتجات مالية رقمية. بالإضافة إلى توفير خدمات واسعة من المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض التي تتسم بقيمة منخفضة حيث يتم تصميمها تبعا لحاجات العملاء بتكلفة منخفضة بالاعتماد على الأتمتة والمعالجة المباشرة بمساعدة حلول التكنولوجيا المالية.
- كما ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم عمليات متطورة وجديدة من الخدمات المالية كتقنية البلوكشين وتطبيقها في زيادة كفاءة المدفوعات والحفاظ على الشفافية وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات، بالإضافة إلى اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي، وتحليل البيانات الضخمة بسبب أهميتها العالية في عمليات التصنيف الائتماني، وخاصية اعرف عميلك من

خلال استخدام التقنيات البيومترية لزيادة كفاءة الإجراءات، وساهمت في تعزيز الامتثال للمعايير الدولية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الرقابية مما يساهم في الحفاظ على النزاهة المالية والاستقرار المالي وكفاءة الإشراف المحلي.

تعزيز التكنولوجيا المالية للشمول المالي في الأردن:

من خلال الرجوع إلى الدراسات والتقارير التي ركزت على التكنولوجيا المالية في الأردن تبين أن الأردن كان قادرا على تحقيق طفرة نوعية في الشمول المالي الرقمي عبر منصة **"JOMOPAY"** التي أطلقتها الحكومة الأردنية بدعم من البنك المركزي الأردني والشركات المحلية لا سيما شركات التكنولوجيا المالية، حيث ساعدت هذه المنصة على تسهيل تقديم الخدمات المصرفية بطرق بسيطة ومجانية خاصة للفئات الهشة في الأردن، وأشارت التقارير الناتجة عن دراسات قام بها البنك المركزي أن ما يقارب نسبة ال65% من الحسابات التي تم فتحها في الفترة الواقعة بين 2020 و2023 كانت في المناطق النائية والبعيدة والتي تقع خارج العاصمة عمان، وهذا يدل على تأثير واضح وقوي للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي، وما زاد من اقبال الكثيرين وخاصة النساء على استخدام الخدمات الرقمية وجود حلول تمويلية رقمية تتماشى مع الشريعة الإسلامية مثل " محفظتي الإسلامية" بنسب نمو عالية وملحوظة. (شطي، 2025)

الخاتمة:

من خلال ما تبين من البحث والدراسة التي شملت التكنولوجيا المالية في الأردن ودور البنك المركزي في تعزيزها وتقوية البنية التحتية لها توصلت الدراسة إلى وجود أثر فعال للسياسات التي اتبعها البنك المركزي الأردني بشأن التكنولوجيا المالية مما ساهم في انتشار الرقمنة وزيادة تطبيقها والإقبال عليها بشكل متسارع ومستمر مما ساهم في توليد أثر فعال للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي حيث أصبحت التكنولوجيا المالية أداة في جهاز غالبية المواطنين خاصة من الفئات المهمشة التي كانت تفتقر لثقافة استخدام الخدمات الرقمية والتعامل بها، ونستخلص من ذلك عدة نتائج:

النتائج:

- تساهم التكنولوجيا المالية في إتاحة العديد من الإمكانيات والمزايا التي تسهل وصول الخدمات الرقمية للكثير من فئات المجتمع بأسرع وقت، وأقل تكلفة، وأسهل طريقة.
- ساهمت سياسات البنك المركزي في تقوية البنية التحتية للتكنولوجيا المالية وزيادة فرص نموها وانتشارها بين الجمهور بشل متسارع.
- للبنك المركزي أثر فعال في زيادة ثقة الجمهور بالتكنولوجيا المالية والإقبال على استخدامها بشكل كبير.
- أسهم تبني البنوك والمؤسسات المالية للتكنولوجيا المالية إلى رفع مستوى أدائها، وتقديمها لخدمات أفضل وفي متناول الجميع.
- ساهمت التكنولوجيا المالية في تطوير وتنويع الخدمات المالية المقدمة للجمهور خاصة الفئات التي كانت قبل ذلك لا تستطيع الاستفادة من الكثير من المنتجات والخدمات إما بسبب صعوبة الإجراءات أو بعد المسافة وغيرها.
- تأثير تطور التكنولوجيا المالية وتقدمها واضح بشكل إيجابي وفعال على الشمول المالي.

التوصيات:

- توصي الدراسة بضرورة استمرار البنك المركزي في طرح سياسات تساهم في تطوير التكنولوجيا المالية ونموها.
- توصي الدراسة بتوجه البنك المركزي للتعاون مع جهات جديدة من أصحاب المصلحة لتطوير ودعم التكنولوجيا المالية في الأردن.
- توصي الدراسة البنوك بجميع أنواعها بضرورة طرح منتجات جديدة باستمرار تواكب التطورات المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم.
- ضرورة التركيز على متطلبات الفئات المهمشة في المجتمع وطرح الخدمات الرقمية التي تتناسب مع كافة احتياجاتهم.

المراجع:

احمد سباع، حسناء شطي. (2025). آليات التكنولوجيا المالية لتعزيزالشمول المالي للفئات الهشة :دراسة مقارنة بين البنوك. مجلة الميادين الاقتصادية، عدد1، الصفحات 73-74.

احمد لقواس. (2023). الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي -تجربة السعودية. مجلة بحوث الاقتصاد، عدد1، الصفحات 241-242.

الاردني البنك المركزي. (2025). رؤية التكنولوجيا المالية والابتكار. البنك المركزي الاردني.

البنك المركزي. (2025). رؤية التكنولوجيا المالية والابتكار. www.cbj.gov.jo .

البنك المركزي. (2025). رؤية التكنولوجيا المالية والابتكار. www.cbj.gov.jo .

البنك المركزي. (2026). رؤية التنولوجيا المالية والابتكارhttps://cbj.gov.jo .

ايناس جمعة فهمي شكر. (2023). قياس أثر التحول إلى تطبيق التكنولوجيا المالية للبنوك المركزية علي جودة التقارير المالية الدولية في قطاع البنوك. (المجلد 1، العدد 2، المحرر) المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، الصفحات 29-65.

بهلولي مراد، أعمر شعبان. (2022). واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة _ الامارات، غانا-. مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، عدد2.

بوزرب خيرالدين، عريس عمار. (2023). شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في ظل جائحة كوفيد19: الفرص والتحديات. مجلة اقتصاد المال والاعمال، عدد 1، الصفحات 786-787.

بولمرج وحيدة. (2023). المنتجات المالية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. أطروحة دكتوراه، 11. الجزائر: جامعة فرحات عباس.

حمري بلال، هبري أسامة. (2024). دور واهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: تجربة السعودية. رسالة ماجستير، 37-39. الجزائر: جامعة ابن خلدون-تيارت.

حمري بلال، هبري أسامة. (2024). دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، تجربة المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، 10. الجزائر: جامعة ابن خلدون-تيارت.

زينب حمدي، الزهراء أوقاسم. (2019). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، الصفحات 400-415.

سعيدة حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. مجلة آفاق علمية.

عبد الله طعامنه. (2024). التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية. المؤتمر العلمي السابع لكلية العمال-جامعة عمان العربية: رقمنة الاعمال والبحث العلمي، رؤيا مستقبلية، (صفحة 8). عمان- الاردن.

موقع المزن. (موقع الكتروني). التكنولوجيا المالية في الأردن: الواقع، التنظيم، والفرص القادمة. عمان، الاردن-https://mozon tech.comتاريخ الاسترداد 26 6, 2026